

Distr.: Limited
28 June 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل
الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين، بما يشمل تحديد الأهداف
والغايات الواردة فيها، وإذ تعترف بالدور الحيوي لتلك المؤتمرات والقمم في تشكيل رؤية
إنمائية رحبة وتحديد الأهداف المتفق عليها بوجه عام التي ساهمت في تحسين حياة البشر في
أنحاء العالم المختلفة،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ بء

المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

(١) القرار ١/٦٠.



وإذ تشير إلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، والتي جرى اتخاذها خلال الدورة الستين للجمعية العامة،

وإذ تعترف بأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تطرح إطارا لتخطيط الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، واستعراضها وتقييمها،

وإذ تعيد تأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تعترف بأن الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والوطنية والإقليمية، قد بدأت العمل بالفعل من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأن بلوغ الكثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في كثير من البلدان، يحيد الآن عن مساره، وإذ تشدد على أنه إذا كان لهذه الأهداف أن تتحقق، لابد من توخي القوة في تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية دون أي تأخير،

وإذ ما زال يساورها القلق لأن أفريقيا الآن هي القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية^(٢) بحلول عام ٢٠١٥، وتؤكد في هذا الصدد أنه يلزم بذل الجهود المتضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ ما زال يساورها القلق أيضا إزاء عدم إحراز أي تقدم و/أو التقدم المتفاوت الذي تحرزه أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، صوب تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد، في

(٢) القرار ٢/٥٥.

هذا الصدد، على أهمية تعزيز الشراكة العالمية في مجال متابعة وتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٣) لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٤)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٥)،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بالسياسات السليمة، والحكم الرشيد على جميع المستويات وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية، وتمويل الديون الممكن تحملها وتخفيف عبء الدين الخارجي، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، **وإذ تسلم أيضاً** بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تعيد كذلك تأكيد الالتزامات بالشراكة العالمية من أجل التنمية المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتييري^(٦)، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٧)،

(٣) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر.

(٥) تقرير الاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.11.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) توافق آراء مونتييري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

(٧) خطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق).

١ - تدعو إلى بذل جهود متضافرة لضمان التحقيق الكامل وفي الوقت المناسب للأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي ساعدت على تكثيف الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر؛

٢ - تهيب بجميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وتدعو المنظمات والمؤسسات الدولية، بما فيها مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى ترجمة جميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، إلى إجراءات ملموسة ومحددة بهدف القيام، في جملة أمور، بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى الاستخدام الفعال لآليات الرصد والمتابعة بغية ضمان التنفيذ الفعال لهذه الالتزامات والإجراءات؛

٣ - تؤكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي ضمان اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والإجراءات التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تشدد على أن منظومة الأمم المتحدة منوط بها مسؤولية كبيرة عن مساعدة الحكومات على أن تواصل المشاركة التامة في متابعة وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتدعو الهيئات الحكومية الدولية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٥ - تشدد، أيضاً، على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومن بعدها مؤتمر القمة العالمي، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتقرر تعزيز الآليات القائمة، عند الاقتضاء وحيثما استدعت الحاجة، بالنظر في إنشاء آليات لرصد واستعراض ومتابعة تنفيذ

نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتؤكد ضرورة اتباع جميع البلدان سياسات تتماشى وتتسق مع الالتزامات التي قطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بما فيها الالتزامات ذات الطبيعة العامة؛

٦ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيب بالبلدان التي لم تعتمد استراتيجيات من هذا القبيل بحلول عام ٢٠٠٦ أن تقوم بذلك، وفي هذا الصدد، تهيب بالبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي دعم هذه الجهود على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما في ذلك عن طريق زيادة الموارد؛

٧ - **تهيب** بجميع البلدان تعزيز الحكم الرشيد باعتباره أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد مجدداً أن وضع سياسات اقتصادية سليمة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية متينة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل؛ كما أن الحرية والسلام والأمن والاستقرار المحلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات الوجهة السوقية، والالتزام عموماً بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية هي أمور أساسية يعزز بعضها البعض؛

٨ - **تعقد العزم** على السعي على كافة المستويات، إلى كفالة الحكم الرشيد واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ودعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات واستثمارات تحفز النمو الاقتصادي المتصل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتولد العمالة وتنشط القطاع الخاص؛

٩ - **تؤكد مجدداً** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وأنه ضماناً لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، فإنه من المهم تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية ذات التأثير على احتمالات التنمية في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

١٠ - تحث البلدان التي لم توقع بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٨) والتصديق عليها وتنفيذها على أن تنظر في القيام بذلك، وتدعو إلى تنفيذ الإجراءات التي تعطي مكافحة الفساد الأولوية على جميع الأصعدة؛

١١ - تدعو إلى الإدارة الفعالة للأموال العامة في جميع البلدان من أجل تحقيق وتوطيد الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي والنمو الطويل الأجل، وكذلك استخدام الأموال العامة بصورة فعالة وشفافة؛

١٢ - تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات [ARA] الوطنية في عالم أخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، بات يعني أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه إلى كل حكومة يعود أمر تقييم المعايير بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي كافة البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

١٣ - تعقد العزم على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من تلك الاستثمارات، مما يشمل القيام في هذا الصدد بما يلي:

(أ) مواصلة دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تهيئة بيئة محلية تساعد في اجتذاب الاستثمارات بجملة وسائل منها إيجاد بيئة للاستثمار تتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بها، مع إنفاذ العقود على الوجه الصحيح واحترام حقوق الملكية وسيادة القانون، ووضع سياسات وأطر تنظيمية مناسبة تشجع على قيام الأعمال التجارية؛

(ب) وضع سياسات تكفل الاستثمار الملائم بطريقة مستدامة في مجالات الصحة، والمياه النقية والصرف الصحي، والإسكان والتعليم، وتوفير المنافع العامة وشبكات الأمان الاجتماعي لحماية القطاعات المستضعفة والمحرومة في المجتمع؛

(٨) القرار ٤/٥٨، المرفق.

(ج) دعوة الحكومات الوطنية الساعية إلى إقامة مشاريع الهياكل الأساسية وتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وضع استراتيجيات يشارك فيها القطاعان العام والخاص على السواء، وكذلك الجهات المانحة الدولية عند الاقتضاء؛

(د) مطالبة المؤسسات المالية والمصرفية الدولية بأن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقدير المخاطر. وينبغي أن يقوم القطاع الخاص لدى تقييم المخاطر السيادية باستخدام أقصى قدر ممكن من معايير الدقة والموضوعية والشفافية، الأمر الذي يمكن للبيانات والتحليلات الرفيعة المستوى أن تيسره؛

(هـ) التشديد على الحاجة إلى تعزيز التدفقات المالية الخاصة الكافية والثابتة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن المهم تعزيز التدابير المتخذة في بلدان المنشأ والمقصد لتحسين الشفافية والمعلومات حول التدفقات المالية إلى البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية. وتعتبر التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلبات الشديدة في تدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير مهمة ويجب النظر فيها.

١٤ - تسلم بالزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات بتحقيق زيادات كبيرة فيها، وتقر في الوقت نفسه، بضرورة تحقيق زيادة كبيرة في هذه المساعدة من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في حدود الأطر الزمنية لكل منها، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الوفاء بهذه الالتزامات؛

١٥ - ترحب بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لوضع كثير من البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية من أجل تحقيق الهدف القاسي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة كرقم مستهدف لصالح أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة في هذا الصدد على القيام بذلك وفقاً لالتزاماتها؛

١٦ - ترحب أيضاً، بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخراً لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عملية وفعالة في الوقت المناسب لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، مع تحديد واضح لآليات الرصد والمواعيد النهائية، بطرق من بينها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، والحد من تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطة المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية في البلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

١٧ - **تطلب** من البلدان المتقدمة النمو أن تكفل إتاحة المعلومات عن جهودها من أجل زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للهيئات الحكومية الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لبعض المصادر مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

١٨ - **تدعو** بالتقدم المحرز في مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى تقديم موارد إضافية لضمان عدم تراجع القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛

١٩ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات الهادفة إلى ضمان القدرة على تحمل الديون لأمد طويل من خلال زيادة التمويل القائم على أساس المنح وإلغاء الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية التي تنوء بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة، والنظر، حيثما يكون ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة بعينها، في تخفيض الديون بشكل ملموس أو إعادة هيكلتها بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء الديون والتي ليست طرفاً في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فضلاً عن استكشاف الآليات اللازمة من أجل المعالجة الشاملة لمشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان؛

٢٠ - **تناشد** الدول الأعضاء تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المنخفضة الدخل عن طريق العمل في المحافل المتعددة الأطراف والدولية المختصة على مساعدتها في سد احتياجاتها، بما فيها الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٢١ - **تدعو** إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية الملموسة والموجهة، وتشجيع إقامة الشراكات وترتيبات التعاون الجديدة، بما في ذلك عن طريق الترتيبات الثنائية، وكذلك عن طريق العمل في المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية والدولية لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٢٢ - **تقر** بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في توليد استثمارات جديدة وفرص عمل وفي تمويل التنمية؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بشواغل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأهمية معالجة هذه الشواغل، بما في ذلك عن طريق المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية الملموسة والموجهة لمساعدتها في زيادة استفادتها من العولمة، بهدف إدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٢٤ - **تعيد تأكيد** الالتزام بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في العملية الدولية لاتخاذ القرار ووضع المعايير وتعزيز تلك المشاركة، وفي سبيل تلك الغاية، تؤكد على أهمية مواصلة الجهود لإصلاح البنية المالية الدولية، وتلاحظ أن إعلاء صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز مشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يمثل شأغلا مستمرا، وتدعو، في هذا الصدد، إلى إحراز مزيد من التقدم الفعلي؛

٢٥ - **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة أن تبقي الجمعية العامة على علم بمساهماتها في تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. مما يشمل نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى القيام بذلك؛

٢٦ - **تؤكد** على الحاجة إلى تحديد موارد إضافية ومبتكرة، وتطويرها وتعزيزها لتمويل التنمية من أجل زيادة موارد التمويل التقليدية وتكميلها؛

٢٧ - **تؤكد من جديد** الالتزامات التي قطعت في إعلان الدوحة الوزاري^(٩) وفي مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية^(١٠) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتنفيذ الأبعاد الإنمائية الواردة في برنامج الدوحة الإنمائي، الذي يضع احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا في صميم برنامج عمل الدوحة^(٩)، وتدعو إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح. وفي الوقت المناسب، وتحقيق الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة على الوجه الأكمل؛

٢٨ - **تدعو** إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل بروكسل^(٣) من أجل بلوغ هدف وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وكذلك إلى أسواق البلدان النامية التي بوسعها فتح أسواقها لتلك المنتجات، وذلك دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وتدعم جهودها المبذولة للتغلب على ما يصادفها من عقبات في جانب العرض؛

٢٩ - **تشجع** مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يكمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بوصفه مساهمة فعالة في التنمية وكوسيلة لتقاسم أفضل الممارسات وتوفير التعاون التقني المعزز؛ **وتشجع** استمرار الدعم الدولي للتعاون فيما بين

(٩) A/C.2/56/7، المرفق.

(١٠) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/579. وهي متاحة على <http://docsonline.wto.org>.

بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الإقليمي والأقاليمي، بجملة وسائل من بينها التعاون الثلاثي؛

٣٠ - تدعو الدول الأعضاء إلى تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥، على النحو المطروح في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١١)، ودمج هذا الهدف في استراتيجيات بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، والتي ترمي إلى الحد من وفيات الأمهات وتحسين صحة الأم، والحد من وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر؛

٣١ - تبقى على اقتناعها بأن تقدم المرأة هو تقدم للجميع، وتعيد تأكيد أن التنفيذ الكامل والفعلي لغايات وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين^(١٢) ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"^(١٣) هو إسهام جوهري في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد العزم على النهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على ظاهرة التمييز بين الجنسين المتفشية؛

٣٢ - تدعو إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١٤) وخطة جوهانسبرج للتنفيذ^(١٥)، مع مراعاة مبادئ ريو؛ وتدعو إلى تعزيز التكامل بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، بوصفها دعائم مترابطة ومتعاضدة، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هذا الهدف؛

٣٣ - تعيد التأكيد على أن استئصال شأفة الجوع والفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن إدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف عامة إجمالية للتنمية المستدامة ومتطلبات لا بد منها لهذه التنمية،

(١١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٣) القرار د-٢٣/٢، المرفق، والقرار د-٢٣/٣، المرفق.

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وتدعو كافة البلدان إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة المنصوص عليها في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، كما دعا إليه برنامج جوهانسبرج للتنفيذ؛

٣٤ - تؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات والتعهدات المعلنة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(١٦) وسائر الاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما يشمل بروتوكول كيوتو^(١٧)؛

٣٥ - تؤكد مجدداً الالتزام بالمضي قدماً في المناقشة العالمية بشأن الإجراءات التعاونية الطويلة الأجل للتصدي لتغير المناخ. وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ. وهي المبادئ المتعلقة بالاشتراك في تحمل المسؤوليات على تباينها، وتحقيقاً لتلك الغاية تشجع الأطراف في الاتفاقية على مواصلة الحوار وفق ما تقرر في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ^(١٨)؛

٣٦ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع الأنشطة المعيارية والتشغيلية للأمم المتحدة؛

٣٧ - تدعو إلى تنفيذ أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٣)، وتنفيذ برنامج عمل ألماتي^(٤)، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٩)، واستراتيجية موريشيوس على نحو كامل وفعال وفي حينه، وذلك تلبية لاحتياجات أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛

٣٨ - تدعو أيضاً إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا وتطويرها ونقلها إليها وتعميمها على صعيدها، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئياً والخبرة المتصلة بها؛

(١٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٧) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١ (CP.3)، المرفق.

(١٨) انظر FCCC/CP/2005/5.

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٣٩ - تدعو الحكومات الوطنية الساعية إلى إقامة مشاريع الهياكل الأساسية وتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وضع استراتيجيات يشارك فيها القطاعان العام والخاص على السواء، وكذلك الجهات المانحة الدولية، عند الاقتضاء؛ وتدعو، في هذا الصدد، إلى تقديم الدعم لتكملة وتعزيز الاستثمارات في الهياكل الأساسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما يتمشى مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

٤٠ - تحث البلدان على مواصلة اتخاذ الإجراءات لتنفيذ مبادرات سريعة الأثر؛

٤١ - تدعو إلى تهيئة وتعزيز الظروف التي تتح نقل التحويلات بصورة أقل تكلفة وأكثر سرعة وأوفر أماناً في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية والقيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع الاستثمار الموجه نحو التنمية في البلدان المتلقية على يد الجهات المستفيدة التي لديها الرغبة والقدرة على القيام بذلك؛

٤٢ - تؤكد على أهمية الوشيجة التي تربط بين الهجرة الدولية والتنمية وتتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بوصفه فرصة لمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بغرض تحديد السبل والوسائل المناسبة لزيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد؛

٤٣ - تكرر تأكيد دعمها القوي لعملية منصفة في التحول إلى العولمة، وتعتقد العزم على جعل هدف توفير كامل فرص العمل المنتج والكريم للجميع، بما في ذلك المرأة والشباب، هدفاً محورياً للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وكذلك في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، بوصفها جزءاً من الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤٤ - تدعو جميع الدول الأعضاء لدعم تنفيذ برامج توفير التعليم للجميع والعمل على تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٤٥ - تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، لما لها من تأثير خصوصاً على الأطفال، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن التنمية الريفية والزراعية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، وتدعو إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى زيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك المقدم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم

المتحدة، وتشجع دعم مشاريع تنمية السلع الأساسية، ولا سيما المشاريع القائمة على السوق، ودعم إعدادها في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

٤٦ - تدعو جميع البلدان إلى مواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لرفع مستوى التصدي الشامل المستدام الذي تتولاه جهات وطنية في سبيل بلوغ تغطية واسعة متعددة القطاعات في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بمشاركة كاملة وفعالة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة وأكثر المجتمعات المحلية تضررا والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحقيق هدف وصول الجميع إلى برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠؛

٤٧ - تدعو إلى التعاون الدولي النشط في مكافحة الأمراض المعدية استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة، بهدف تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة، ولا سيما في البلدان النامية، بوسائل منها تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة، فضلا عن برامج البحث والتدريب التي تركز على مراقبة الأمراض المعدية والوقاية منها ومكافحتها والتصدي لها وتقديم الرعاية والعلاج المتعلقين بها والتلقيح ضدها؛

٤٨ - تؤكد ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسات بشأن المسائل المتصلة بالمتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٤٩ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة تعزيز دوره بصفته الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة، ومن ثم تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠؛

٥٠ - تشدد على ضرورة أن تستمر اللجان الفنية، عند تكليفها، في الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٥١ - تؤكد على ضرورة قيام كافة أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المختصة، وفقا لولايات كل منها، بتعزيز تركيزها على تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة

العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن التنمية وباقي المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٥٢ - تشير إلى دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه همزة الوصل داخل الأمم المتحدة فيما يتصل بالمعالجة المتكاملة للمسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتدعو مجلس التجارة والتنمية إلى الإسهام، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وفي استعراض تنفيذ تلك النتائج في إطار ما يتصل بها من بنود جدول أعماله؛

٥٣ - تقرر الإسراع بتنفيذ التدابير والآليات المحددة في القرار ٢٧٠/٥٧ بآء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

٥٤ - تكرر طلبها إلى اللجنة الإحصائية أن تنقح وتضع اللمسات الأخيرة على المؤشرات المستخدمة لتقييم تنفيذ الالتزامات ولتحقيق الأهداف الإنمائية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛

٥٥ - تؤكد الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به، لتمكين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة من الإسهام الفعال في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛ وتكرر تأكيد الحاجة إلى العمل باستمرار على زيادة فعالية وكفاءة إدارة جهود منظومة الأمم المتحدة في توفير المساعدة الإنمائية وتحسين أثرها عموماً؛

٥٦ - تقرر تخصيص جلسة محددة تركز على التنمية وتشمل إجراء تقييم للتقدم المحرز على مدى السنوات الماضية، وذلك في كل دورة من دورات الجمعية العامة خلال المناقشات المتعلقة بمتابعة إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

٥٧ - تدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من العمليات الإقليمية، حسب الاقتضاء، مساهمتها، في حدود ولاية كل منها، في تنفيذ واستعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

- ٥٨ - **تطلب** إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، أن يواصل تضمين تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين معلومات عن تعميم وإدماج وتنسيق الأنشطة الإنمائية المضطلع بها على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة؛
- ٥٩ - **تشجع وتدعم** الأطر الإنمائية التي أنشئت على المستوى الإقليمي، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا^(١) والجهود الماثلة في مناطق أخرى؛
- ٦٠ - **تكرر تأكيد** عزمها على تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وباقي أصحاب المصلحة في الجهود الإنمائية الوطنية، وكذلك في دعم الشراكة العالمية من أجل التنمية؛
- ٦١ - **تؤكد** أهمية تعزيز مبدأ مسؤولية الشركات وإخضاعها للمساءلة؛
- ٦٢ - **تشدد** على ضرورة الاضطلاع بأعمال تحضيرية فنية وافية لمؤتمر استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٢) على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛
- ٦٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النتائج المتصلة بالتنمية المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وذلك في إطار التقرير الشامل المتعلق بمتابعة تنفيذ إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.